تحسين جودة التعليم ودعم المعلمين/ات

ريف دير الزور - مناطق سيطرة الإدارة الذاتية

أمل حميدوش

منظمة العدالة من أجل الحياة

جميع الحقوق محفوظة ©

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤

هذه الورقة ضمن سلسلة أوراق سياسات تقدم فيها منظمة العدالة من أجل الحياة
توصيات إجرائية لتحسين أداء المؤسسات المحلية

إن الآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة وجهة نظر منظمة العدالة من أجل الحياة

منظمة العدالة من أجل الحياة هي منظمة سورية غير حكومية وغير ربحية عاملة في شمال شرق سوريا منذ العام ٢٠١٥، مرخصة في ألمانيا منذ العام ٢٠١٩ وفي فرنسا منذ العام ٢٠٢٣. ضمن رسالة المنظمة المتمثلة بالسعي بشكل تشاركي لتعزيز حقوق الإنسان والحوار وتعزيز الحريات في سوريّة من خلال التوثيق والمناصرة والوصول وجهود بناء قدرات المجتمعات والمنظمات، تعمل المنظمة على مسارين استراتيجيين قابلة للتعديل كل ثلاث أعوام، تتلخص في تعزيز العدالة والدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا وتعزيز حق السوريين والسوريات بالمشاركة السياسية والمدنية.

المحتويات

المقدمة ٦
الملخص التنفيذي ٨
أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم في المناطق المستهدفة..... ٨
الاستنتاجات والتوصيات..... ٨
الهدف النهائي ٨
التحليل والتقييم ٩
تدهور البنية التحتية ٩
التحديات التشغيلية ١٠
عدم الاستقرار الأمني ١٠
تأثيرات نفسية وأمنية على الطلاب والمعلمين..... ١١
الانقسام السياسي والإداري..... ١١
الأثر النفسي والاجتماعي ١٢
.تأثير الوضع السياسي على التعليم ١٢
أوضاع المعلمين والكادر الإداري في المدارس..... ١٣
ضعف التواصل بين الجهات المسؤولة والكادر والأهالي..... ١٤
التوصيات..... ١٥
المحور الأول: تحسين الحالة اللوجستية والأمنية للمدارس..... ١٥
المحور الثاني: تحسين جودة التعليم وإجراءات الشهادات..... ١٦
المحور الثالث: تحسين وضع المعلمين/ات..... ١٦
المحور الرابع: تعزيز التواصل والمشاركة المجتمعية..... ١٧
آليات تنفيذ التوصيات..... ١٧
تحسين التواصل بين الجهات المسؤولة والكادر التعليمي والأهالي..... ١٧
توحيد المناهج وضمان الاعتراف بالشهادات..... ١٨
تحسين الرواتب وتوفير حوافز للمعلمين..... ١٨
تعزيز الأمن في المدارس..... ١٨
تعزيز التدريب المهني للمعلمين..... ١٨
التقييم والمتابعة..... ١٩
تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية..... ١٩

تطوير نظام تقارير دوري..... ١٩
إجراء استطلاعات رأي ومسوحات دورية..... ١٩
إشراك الأطراف المعنية في المتابعة..... ١٩

المقدمة

يشكل التعليم في البلاد التي تشهد حروباً ونزاعات مثل سوريا حيزاً هاماً ليس فقط لاكتساب المعرفة، بل أداة أساسية لتمكين الأفراد من مواجهة الصعاب وبناء المهارات للنهوض بالمجتمعات المنكوبة، فالتعليم، في البيئات المضطربة، يصبح أداة لمقاومة الفقر والجهل والتطرف، كما أنه الطريقة التي تمكّن الأجيال الجديدة من تعلّم قيم التسامح والسلام، وأن تبني مستقبلًا مختلفًا عن الحاضر المظلم.

إضافة إلى ذلك، يساهم التعليم في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والشباب/الشابات الذين يعانون من آثار الصدمات التي خلفتها الحرب، وفي غياب التعليم، تصبح الأجيال عرضة للتجنيد في النزاعات المسلحة، أو الوقوع في فخ الفقر المدقع، مما يعزز دوامة العنف والاضطراب.

وبما أن الجهاز التعليمي من معلمين وإداريين ومشرفين يشكلون الركيزة الأساسية في العملية التعليمية، أيضاً في بلاد الحروب يلعبون دوراً محورياً يتجاوز دورهم التقليدي، فهم ليسوا بناقلي معرفة فقط، بل يتحولون إلى قادة مجتمعيين وموجهين يساعدون في إعادة الأمل للطلاب، ويعملون على توفير بيئة تعليمية تعزز من الشعور بالأمان والانتماء. ومع ذلك، يواجه هؤلاء المعلمون تحديات هائلة، من نقص الموارد إلى مخاطر أمنية، مما يجعل عملهم أكثر تعقيدًا وأهمية في آن واحد.

إن دعم التعليم في مناطق النزاع ليس واجباً إنسانياً فحسب، بل هو استثمار في السلام والاستقرار على المدى الطويل، وهذا يتطلّب وضع استراتيجيات تعليمية مرنة تأخذ بعين الاعتبار التحديات المعقدة التي تواجهها، مع التركيز على توفير بيئات تعليمية آمنة، ودعم المعلمين، وضمان وصول التعليم إلى جميع الأطفال، بغض النظر عن ظروفهم.

في سوريا ومنذ اندلاع الحرب فيها، أصبحت دير الزور ساحة صراع شديد بين مختلف القوى المتصارعة، بما في ذلك الحكومة السورية، المعارضة المسلحة، وتنظيم الدولة/داعش. حيث عانت المدينة وأرياف المحافظة من دمار كبير في بنيتها التحتية، ونزوح واسع للسكان، وتدهور شديد في الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، ورغم تحريرها من "داعش" عام 2017 إلا أنها لا تزال تعاني من انعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي، مما يؤثر بشكل كبير على حياة السكان وتعافي المنطقة وبالتالي على مستقبل الأطفال والشباب فيها، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 2.1 مليون طفل سوري في سن التعليم الابتدائي والثانوي خارج المدرسة[1].

لقد أدى النزاع في سوريا إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية التعليمية، مما أثر على ملايين الأطفال الذين وجدوا أنفسهم خارج المدارس. فالتحديات هائلة، حيث تتعرض العملية التعليمية للتشويه بسبب النزوح والظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها الطلاب وأسرهم. والظروف الأمنية المتدهورة في المنطقة تعيق كذلك جهود توفير التعليم الجيد، حيث تسببت في تعطيل العملية التعليمية وأثرت على قدرة المدارس على تقديم خدماتها.

---

[1] المصدر تقرير "إعادة بناء التعليم في سوريا"، البنك الدولي.١٣ .٢٠

https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/b٢aeee٦e-a٦cc٥-b-٧٢bbc٨٩٧٣١-٦f٨e٣e٧a

١,٧٥ مليون متعلم هم خارج المدرسة في حين يواجه ١,٣٥ مليون خطر التسرب منها
٣٠,٠٠٠ معلم هربوا ولم يعودوا إلى وظيفتهم مما تسبب بنقص حاد في عدد موظفي التعليم
ثلث المدارس متضررة أو مدمرة أو لا يمكن الوصول إليها[٢]

في ظل هذه التحديات الكبيرة التي تواجه قطاع التعليم حالياً في سوريا وفي ريف دير الزور على وجه الخصوص، تم إعداد هذه الورقة بناءً على سلسلة من الجلسات الحوارية المركزة التي جمعت معلمين، منظمات مجتمع مدني، خبراء، صانعي قرار وغيرهم في مناطق ريف دير الزور (البصيرة، صعوة، هجين) الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية والتي ناقشت مجموعة من القضايا الأساسية والاحتياجات الضرورية في القطاع التعليمي، لتكون هذه الورقة كمبادرة لتقديم حلول شاملة وقابلة للتنفيذ بهدف تحسين جودة التعليم في هذه المناطق المذكورة وتعزيز دعم المعلمين.

(٢)انفوغراف لإحصائية تعود لوثيقة الاستجابة الانسانية لليونسكو عام ٢٠١٧ ٢

https://unesdoc.unesco.org/ark:/٤٨٢٢٣/pf٠٠٠٠٢٦١٤١._ara?posInSet=١&queryId=١eccad٧-٧٣e٧c٤٨-f٨-٨f-٩١

٤٦٥٠٠cdd٨٣f٤

الملخص التنفيذي

تتناول ورقة السياسات تحليلًا شاملًا للتحديات التي تواجه قطاع التعليم في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في دير الزور، وهي منطقة تعاني من تبعات الحرب والصراع المستمر. الهدف من هذه الورقة هو تقديم حلول عملية لتحسين جودة التعليم ودعم المعلمين في هذه المناطق المتضررة.

أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم في المناطق المستهدفة

١. تدهور البنية التحتية: المدارس مدمرة وغير آمنة، وهناك نقص حاد في عددها، مما يؤدي إلى اكتظاظ الفصول.
٢. نقص التجهيزات التعليمية: هناك نقص في المقاعد، الكتب، ووسائل النقل، مما يزيد من التسرب المدرسي.
٣. تحديات أمنية وتشغيلية: الانفلات الأمني ونقص الوقود يعطلان التعليم.
٤. الانقسام السياسي: تعدد المناهج وعدم الاعتراف بالشهادات يعرقل التعليم.
٥. مشكلات اجتماعية ونفسية: ارتفاع التسرب المدرسي والزواج المبكر يعوق التعليم، بالإضافة إلى التأثيرات النفسية للحرب.
٦. أوضاع المعلمين: تدني الرواتب ونقص التدريب يؤثر على جودة التعليم.

الاستنتاجات والتوصيات

١. ضرورة إصلاح البنية التحتية التعليمية بشكل عاجل لضمان سلامة الطلاب وتوفير بيئة تعليمية آمنة.
٢. توفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين للتغلب على آثار الحرب والصدمات.
٣. تحسين أوضاع المعلمين من خلال زيادة رواتبهم ودراسة جدواها بشكل دوري بما يتناسب مع التضخم وغلاء المعيشة المتزايد، توفير التدريب المستمر، ودعم الكوادر التعليمية المتخصصة.
٤. توحيد المناهج التعليمية وتنسيق الجهود بين السلطات المختلفة لضمان الاعتراف بالشهادات على المستويين الوطني والدولي.
٥. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في دعم التعليم وضمان استمرارية البرامج التعليمية في ظل الظروف الراهنة.

الهدف النهائي

تهدف هذه الورقة إلى حث الجهات المعنية، المحلية والدولية، على اتخاذ إجراءات فعالة لضمان توفير تعليم عالي الجودة ومستدام في دير الزور، بما يسهم في بناء مستقبل أفضل لأجيال المنطقة ويعزز الاستقرار والسلام على المدى الطويل.

التحليل والتقييم

ناقشت الجلسات المركزة مجموعة كبيرة ومختلفة من القضايا والمشكلات التي تواجه قطاع التعليم في دير الزور والتي انقسمت على عدة محاور رئيسية وهي:

تدهور البنية التحتية

•**المدارس المتضررة:** تعاني معظم المدارس في دير الزور من أضرار جسيمة في بنيتها التحتية، بعض المدارس دمرت جزئياً أو كلياً بسبب العمليات العسكرية، وهذا يشمل الأضرار التي لحقت بالمباني، مثل الأسقف، الجدران، والنوافذ والتي تحتاج إلى إصلاح فوري مما قد تسببه من مخاطر على حياة وسلامة الطلاب، بالإضافة إلى تهدم أسوار الكثير من المدارس والذي يفقدها عوامل الأمان والسلامة داخلها.

«في ثانوية هجين العامة للبنات، حيث يزيد عدد الطالبات عن ١٢٠٠، تعاني المدرسة من أضرار جسيمة في بنيتها التحتية، من أبرزها الدرج المؤدي إلى الطابق الثاني، الذي تعرض للدمار بشكل كامل، هذا الأمر تسبب في حوادث سقوط خطيرة، مما يشكل تهديدًا حقيقيًا على سلامة الطالبات، وعلى الرغم من الجهود المستمرة التي بذلها الكادر الإداري في مناشدة الجهات الرسمية لإصلاح هذا الدرج، إلا أن ضعف الموارد والإمكانات حال دون إجراء الإصلاحات الضرورية، مما أدى إلى استمرار المشكلة للعام الدراسي القادم».

•**النقص في عدد المدارس:** فقد خرجت ثلث المدارس في سوريا عن الخدمة بسبب الأضرار أو التخريب والسرقة أو تحولها لمراكز عسكرية من قبل القوات المسيطرة بما فيها مناطق دير الزور، حيث يعتبر عدد المدارس غير متوافق مع عدد الطلاب في بعض المناطق، فقديماً وعلى لسان أحد المشاركين في جلسة منطقة البصيرة «كان عدد سكان أحد المناطق حوالي ٨ آلاف نسمة، وكان يتواجد حوالي ٤ أو ٥ مدارس، الآن عدد سكان المنطقة حوالي ٣٠ ألف نسمة إضافة للنازحين في المنطقة»[٣].

•**الموقع والتوزع الجغرافي:** يشكل الموقع والتوزع الجغرافي للمدارس عائقاً إضافياً أمام الطلاب، فقد يحتاج الطالب على سبيل المثال إلى قطع مسافة تصل إلى ٢ أو ٣ كيلومتر يومياً ليصل إلى المدرسة وما يرافق هذا الطريق من مخاطر وصعوبات لاسيما في فصل الشتاء مما يُجبر الكثير من الأهالي إلى عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس البعيدة، والذي ينعكس بشكل أكثر على الفتيات تبعاً لطبيعة المنطقة التي يفضل الكثيرون فيها الأمن على التعليم.

•**ضعف الجهات المسؤولة:** بالإضافة إلى عدم توفر الموارد والبيئة المناسبة لتحسين وضع المدارس اللوجستي من قبل الإدارة الذاتية، هناك ضعف في دور منظمات المجتمع المدني الناشطة في المنطقة فيما يخص تأهيل وترميم المدارس المتضررة وذلك يعود لامتناع الجهات الممولة عن تقديم الدعم المتمثل برفض أي أعمال تحت بند إعادة الإعمار.

•**الاحتياجات الأساسية:** تعاني بعض المدارس من نقص في المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي، يؤثر هذا النقص بشكل مباشر على صحة الطلاب والمعلمين، يضطر بعض المعلمين إلى جلب مياه الشرب إلى الصفوف من منازلهم مما يشكل عبئاً إضافياً ويعيق العملية التعليمية.

[٣] https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/b٢aeee٦e-a٦cc٥-b-V٢bbc٨٩٧٣١-٦f٨e٣eVa

التحديات التشغيلية

•**نقص مواد المحروقات:** مما يؤثر على عدم تشغيل وسائل التدفئة في الصفوف شتاء، بالإضافة إلى رداءة المواد الموزعة مما يزيد من خطر حدوث الحرائق.
•الكتب والمناهج: تعاني المدارس من نقص حاد في الكتب المدرسية والمواد التعليمية المحدثة، في بعض الحالات، يستخدم المعلمون مواد قديمة، أو الاستمرار في التدريس بما يتوافر من الكتب.
•**عدم كفاية وسائل نقل:** إن قلّة وسائل النقل العام في المنطقة، وعدم وصولها إلى كافة المناطق قلّل من قدرة الطلاب على الوصول للمدرسة، وقد تبين من خلال المداخلات والتحليل في جلسات الحوار، وجود علاقة مباشرة بين عدم توفر المواصلات وبين التسرب المدرسي، كما أن شبكة الطرق غير مؤهلة مما يجعل الطلاب يستقلون طرق المزارع غير الآمنة أو يعبرون الدروب الموحلة.
•**ضعف حراسة المدارس:** رغم تأهيل العديد من المدارس، إلا أن ضعف الحراسة جعلها عرضة للسرقة والتخريب، في المقابل، أثبتت تجارب الحراسة المجتمعية نجاحاً في حماية بعض المدارس، فعلى سبيل المثال، في منطقة البصيرة، قامت إحدى المنظمات بتجهيز مدرسة "قرقيسيا" ووضع حراس من أهالي المنطقة، مما ساعد في الحفاظ على جاهزيتها حتى اليوم، أما في حالات أخرى، وفي منطقة البصيرة أيضاً، في مدرسة "مظهور المداد" التي تم تجهيزها بالطاقة الشمسية، ومدرسة "خليل الخلف"، فقد تعرضت للسرقة نظرًا لغياب الحراسة، مما أدى إلى تدهور حالتها بعد التأهيل.

عدم الاستقرار الأمني

•**مخاطر يومية:** تعيش العديد من المناطق في دير الزور حالة من عدم الاستقرار الأمني بسبب التوترات المستمرة، هذا يشمل الاقتتال العشائري أو الأعمال العسكرية بين القوى المتصارعة المختلفة، أو استمرار وجود مخلفات الحرب من ألغام وعبوات ناسفة غير منفجرة بالقرب من المدارس أو داخلها.
•**تحويل المدارس إلى مراكز غير تعليمية:** تم تحويل بعض المدارس إلى مراكز إيواء للنازحين أو حتى مواقع عسكرية، مما يجعل من الصعب استئناف التعليم في هذه المنشآت[٤].
•**الحواجز العسكرية:** إن انتشار الحواجز العسكرية بالقرب من المدارس يؤدي إلى مخاطر أمنية ومخاطر تتعلق بوجود المخلفات الحربية التي يتركها الحاجز بالقرب منه ومن المدرسة.
•**انتشار السلاح العشوائي:** تحدث الكثير من الإشكاليات بين الطلاب والكادر التعليمي، وبين الطلاب أنفسهم، مما يهدد أمن المدرسة خاصة مع انتشار السلاح العشوائي في المنطقة.
•**غياب أجهزة رسمية لضبط الأمن:** يلجأ بعض المعلمين والإداريين في المدارس إلى السلطة العشائرية لحل الكثير من الخلافات التي تحدث فيها، وخاصة في ظل ضعف السلطة الأمنية للإدارة الذاتية.

---

(3) تقرير "لم تعد آمنة" لهيومن رايتس ووتش 2013؛
https://www.hrw.org/ar/report/2013/06/06/256436

تأثيرات نفسية وأمنية على الطلاب والمعلمين

•**خوف مستمر:** يخشى الطلاب والمعلمون من الذهاب إلى المدارس بسبب القلق من وقوع هجمات أو انفجارات، فبعض العائلات تمنع أطفالها من الذهاب إلى المدارس خوفاً على سلامتهم[٥].

•**غياب الانضباط المدرسي:** تدهور الوضع الأمني أدى إلى غياب واضح في الانضباط المدرسي، حيث يواجه المعلمون صعوبة في السيطرة على الفصول الدراسية، فالطلاب المتأثرين بالنزاعات قد يظهرون سلوكيات غير منضبطة نتيجة الضغوط النفسية والاجتماعية، كما أن البيئة المليئة بالخوف والتوتر تجعل من الصعب التركيز على التعليم وتخلق تحديات إضافية في الحفاظ على الانضباط داخل الفصول الدراسية.

الانقسام السياسي والإداري

•**تعدد السلطات:** دير الزور مقسمة بين قوتين[٦]، لكل منها نظام تعليمي منفصل يصدر شهادات خاصة به، خلق هذا الانقسام فجوة كبيرة في الاعتراف بهذه الشهادات من قبل الحكومة المركزية في دمشق أو من قبل المجتمع الدولي، على سبيل المثال، الشهادات التي تصدر عن المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات غير الحكومية تعتبر غير معترف بها من قبل السلطات المركزية.

•**عدم توحيد المناهج والشهادات:** نظراً لغياب التنسيق بين السلطات المختلفة، لا توجد معايير موحدة للمناهج التعليمية أو لعملية إصدار الشهادات، هذا التباين يعيق عملية الاعتراف بهذه الشهادات في الداخل والخارج، حيث تختلف المعايير والمناهج بين منطقة وأخرى، مما يؤدي إلى عدم الثقة بالشهادات الممنوحة.

•**عدم تقبل المناهج الموجودة:** يُعاني المجتمع المحلي في المنطقة من عدم الثقة في المناهج التي وضعتها الإدارة الذاتية ، حيث يعتبرونها متعارضة مع العادات والتقاليد، خصوصًا فيما يتعلق بالجوانب الدينية، على سبيل المثال، تُثير مادة "الجنالوجيا" التي تركز على المرأة، وفصل العبادات الذي يتناول الزرادشتية، جدلاً كبيراً بين الأهالي الذين يرون في هذه المناهج محاولة لفرض أيديولوجيا معينة من قبل الإدارة الذاتية. إضافة إلى ذلك، يشاع بين الناس أن المناهج تحتوي على أخطاء علمية، مما يزيد من حالة الرفض لهذه المناهج.

•**لجوء بعض الطلاب لشهادات الحكومة المركزية:** يلجأ العديد من الطلاب إلى تقديم امتحانات المرحلتين الإعدادية والثانوية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية للحصول على شهادات معترف بها، هذا الخيار يُسهله وجود معاهد خاصة تدرّس المناهج الحكوميّة، ومع ذلك، فإن هذه العملية محفوفة بالمخاطر الأمنية، خاصة خلال الانتقال إلى المناطق الحكومية والذي يتطلّب عبور النهر، بالإضافة إلى التكلفة الباهظة للسفر والعبور، مما يضيف تحديات إضافية أمام الطلاب وأسرهم.

---

[٥] تقرير "التعليم في خطر" منظمة "إنقاذ الطفولة" (Save the Children)

[٦] منذ العام 2017 تقسم دير الزور من حيث سيطرة أطراف الصراع إلى قسمين، شمال نهر الفرات يقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ويشمل مناطق مثل: الكسرة، البصيرة، هجين وغيرها، فيما تسيطر الحكومة السورية على مناطق جنوب النهر والتي تشمل مدن: دير الزور، والبوكمال، والميادين.

•**عدم الاعتراف بالشهادات الصادرة عن الإدارة الذاتية خارج سوريا:** الشهادات الصادرة من دير الزور كحال بقية مناطق الإدارة الذاتية غالباً ما تُرفض عند محاولة الطلاب متابعة دراستهم في الخارج، بسبب الشكوك حول جودة التعليم ومدى مطابقة هذه الشهادات للمعايير الدولية، هذا الأمر يحد من فرص الشباب في متابعة تعليمهم العالي في الدول الأخرى.
•**التعليم الخاص البديل:** تشهد مناطق دير الزور انتشاراً ملحوظًا للمعاهد والمدارس الخاصة، التي توفر بديلاً للتعليم الرسمي بفضل ميزاتها المتعددة مثل الجاهزية العالية وكفاءة المعلمين المتخصصين، كما أن بعض هذه المؤسسات تقدم مناهج معتمدة من الحكومة المركزية، مما يتيح للطلاب الحصول على شهادات معترف بها، ومع ذلك، يقتصر الوصول إلى هذا النوع من التعليم على فئة محددة من السكان، القادرة على تحمل تكاليفه المالية، مما يجعله بعيدًا عن متناول الكثيرين.

الأثر النفسي والاجتماعي

•**الإحباط وفقدان الأمل:** الظروف الصعبة التي يمر بها الطلاب بسبب عدم الاعتراف بشهاداتهم تؤدي إلى إحباط كبير، مما يثني العديد منهم عن مواصلة تعليمهم أو حتى محاولة تحقيق طموحاتهم المهنية، هذه الحالة من اليأس قد تؤثر بشكل كبير على جيل كامل من الشباب في دير الزور.
•**التسرب المدرسي:** تتعدد أسباب التسرب المدرسي، وتلعب الأوضاع الاقتصادية الصعبة دوراً كبيراً في ذلك. كثير من الطلاب يعملون في الورشات أو مع عائلاتهم خلال موسم الحصاد والقطاف لتلبية احتياجاتهم المالية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم الزواج المبكر للفتيات، والذي زادت نسبته بسبب الضغوط الاقتصادية، في ارتفاع معدلات التسرب. كما تفتقر المنطقة إلى جهة رسمية تطبق سياسة التعليم الإلزامي، مما يزيد من تفاقم المشكلة.
•**الاعتماد على منظمات المجتمع المدني:** تشكل منظمات المجتمع المدني في المنطقة بديلاً وداعماً رئيسياً للتعليم، من خلال برامجها ومشاريعها المتنوعة، تلعب هذه المنظمات دوراً فعالاً في متابعة الطلاب المتسربين وتعزيز الوعي بأهمية التعليم، بالإضافة إلى تدريب المعلمين ورفع كفاءاتهم. كما توفر هذه المنظمات دعماً اقتصادياً، بما في ذلك تأمين تعليم مجاني، وتوفير وسائل النقل، وتنظيم تدريبات مدفوعة الأجر، إلا أن هذه الجهود مرهونة بتوافر الدعم والتمويل الدولي الذي يتراجع باستمرار والمهدد بالتوقف مع استمرار الحرب في المنطقة.

تأثير الوضع السياسي على التعليم

تأثر التعليم في دير الزور بشكل كبير بالسياسات المتبعة على مدار السنوات الأخيرة، خاصة في ظل النزاع المسلح الذي شهدته المنطقة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وكان لهذه السياسات دوراً محوراً في تشكيل واقع التعليم، مما أدى إلى العديد من التحديات والمعوقات التي أثرت على العملية التعليمية:
أولاً، تبنى سياسات التعليم في دير الزور على مدى الالتزام أو الانحراف عن المناهج التي تفرضها الإدارة الذاتية، بالإضافة إلى التوجهات الثقافية والدينية للمنطقة، في حين تُغفل الاحتياجات المحلية أو الموارد المتاحة، والتي شهدت تغييرات عدة في ظل الظروف السياسية المتقلبة، حيث تأثرت المناهج الدراسية بشكل مباشر بالوضع

السياسي، وقد قم تعديلها أو حتى استبدالها في بعض الأحيان لتتناسب مع التوجهات السياسية والايديولوجية للجهات المسيطرة، هذا التغيير المستمر في المناهج أثر سلباً على استقرار العملية التعليمية وأدى إلى خلق حالة من الارتباك بين الطلاب والمعلمين.

ثانياً، توزيع الموارد والتعليمات بين المناطق المختلفة كان متأثراً بسياسات الإدارة المحلية، على سبيل المثال، تم تجاهل بعض المناطق التعليمية في دير الزور من حيث التمويل والدعم، نتيجة للسياسات التمييزية أو التركيز على مناطق أخرى أكثر استقراراً أو ولاءً للجهات المسيطرة، هذا التفاوت في توزيع الموارد أدى إلى تدني جودة التعليم في مناطق معينة وزيادة الفجوة التعليمية بين المناطق المختلفة في المحافظة.

ثالثاً، تأثير السياسات على التنقل والوصول إلى المدارس كان واضحاً، حيث أُغلقت العديد من المدارس أو تم تحويلها لأغراض عسكرية بسبب النزاع، مما جعل الوصول إلى التعليم صعباً للغاية، بالإضافة إلى ذلك، تعرض المعلمون والطلاب لضغوط سياسية تمثلت في الرقابة على التعليم وتقييد الحريات الأكاديمية، ما أدى إلى بيئة تعليمية مضطربة وغير آمنة.

رابعاً، على الرغم من حضور ملف التعليم أثناء المفاوضات السياسية بين الأطراف المتصارعة على المنطقة إلا أنه لم يحرز تقدماً طيلة الفترة الماضية، وذلك نتيجة لتعنت الأطراف وتمسكها بموقفها فيما يخص توجهاتها الأيدولوجية أو السياسية المتعلقة بمحتوى المناهج الدراسية، بالإضافة إلى ربط جودة التعليم بتحقق الاستقرار الكامل في المنطقة الأمر الذي يحبط الأمل في تحسن واقع التعليم على المدى القريب.

خامساً، شهدت المنطقة عزوف العديد من الكفاءات والخبرات التعليمية المخضرمة عن العمل في مجال التعليم منذ أن بسطت الإدارة الذاتية سيطرتها على المنطقة. يعود هذا العزوف إلى اعتبارات سياسية ومخاوف أمنية، بالإضافة إلى عدم الاقتناع بجودة وكفاءة مناهج التعليم غير المعترف بها. نتيجة لذلك، تم تعيين كوادر تعليمية تفتقر إلى الكفاءة والتأهيل المناسب، حيث اقتصرت المؤهلات المطلوبة لشغل شواغر التعليم على شهادات التعليم الأساسي أو الثانوية فقط.

أوضاع المعلمين والكادر الإداري في المدارس

يواجه المعلمون تحديات مستمرة في أداء عملهم تؤثر بشكل كبير على جودة التعليم وعلى البيئة التعليمية والتي تتمثل بـ:

الرواتب: وهي من أبرز التحديات كونها متدنيّة وبالكاد تكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، دفع هذا الوضع العديد من المعلمين إلى البحث عن وظائف إضافية أو اللجوء للعمل في المعاهد الخاصة أو ترك التعليم تماماً، مما سبّب تراجعاً في أعداد المعلمين في المدارس العامة.

الكفاءة والخبرة: إن نقص التدريب المستمر أدى إلى تدني مستويات الكفاءة بين المعلمين، فالغالبية العظمى منهم لم يتلقوا أي تدريب حديث أو تطوير مهني يساعدهم على مواكبة التغيرات في المناهج الدراسية أو في تحسين طرق التدريس، هذا النقص في التدريب يؤثر سلباً على جودة التعليم الذي يتلقاه الطلاب.

الاختصاص: لا يوجد في المدارس معلمون متخصصون في مواد معينة، مما يفرض على المعلمين تدريس جميع المواد، بما في ذلك الحصص الترفيهية مثل الرياضة، بالإضافة إلى ذلك، تفتقر المدارس إلى خدمات الإرشاد النفسي

وهو أمر ضروري في بلد يعاني من آثار الحرب والصراعات خاصة بعد سيطرة "داعش" على المنطقة، كما أن الطلاب في مراحل المراهقة يتعرضون لمشكلات نفسية متزايدة تتطلب الدعم النفسي لهم.

الحقوق النقابية: تواجه النقابات في دير الزور تحديات كبيرة ومعقدة نتيجة الظروف الصعبة في المنطقة. النقابات التعليمية والتي تسمى " اتحاد المعلمين في شمال وشرق سوريا" على وجه الخصوص تعاني من ضعف الدعم المادي والتضييق الذي تفرضه الإدارة الذاتية، مما يعيق قدرتها على حماية حقوق المعلمين والدفاع عن مصالحهم. في ظل هذه الظروف، غالباً ما تكون النقابات غير قادرة على التأثير الفعّال في تحسين ظروف العمل للمعلمين أو جودة التعليم.

علاوة على ذلك، تعاني النقابات من فجوة كبيرة في التواصل مع الإدارات التعليمية، مما يزيد من صعوبات المعلمين، مثلاً يُخصم من المعلمين مبلغ 5000 ليرة شهرياً دون تقديم فوائد ملموسة، أيضاً تمنح "دفتر الصحة" لكن لا تفعيل لخدماته، لا يوجد علاوات على الراتب ولا تعويضات للوفاة.

إجازة الأمومة: كانت تُمنح سابقاً في المنطقة وفقاً لقانون الحكومة المركزية، تتضمن فترة تمتد لثلاثة أشهر مدفوعة الأجر، ومع ذلك، هناك مخاوف متزايدة من أن يتم تقليص هذه الإجازة إلى شهر واحد فقط في العام الدراسي القادم بحجة نقص الكوادر التعليمية، والذي سيشكل عبئاً إضافياً على الأمهات العاملات، ويؤثر سلباً على صحتهن وعلى استقرار أسرهن.

الالتزام وقلة الأمان: الظروف القاسية التي يعيشها المعلمون تؤثر على التزامهم المهني، يشعر العديد منهم بالإحباط والقلق نتيجة التحديات المستمرة وفقدان الشعور بالأمان، ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الالتزام في أداء واجباتهم التعليمية.

ضعف التواصل بين الجهات المسؤولة والكادر والأهالي

نقص التنسيق والتواصل: هناك فجوة كبيرة في التنسيق بين الأهالي والمعلمين، بالإضافة إلى ضعف قنوات التواصل مع هيئة التربية والتعليم في الإدارة الذاتية، هذا الضعف يعوق تبادل المعلومات الفعّال حول احتياجات الطلاب والمشاكل التي تواجه المدارس، خاصة عند مناقشة اعتراض الأهالي على المناهج وحساسيتها للعادات والتقاليد.

تباين السياسات: السياسات التي تتبعها الإدارة الذاتية لا تتناسب دائماً مع احتياجات أو توقعات الأهالي والمعلمين، مما يخلق توتراً وصعوبات في التفاهم حول الأولويات التعليمية والقرارات المتعلقة بإدارة المدارس.

عدم وضوح المسؤوليات: هناك غموض في تحديد المسؤوليات بين الأطراف المختلفة، سواءً كان ذلك بين مدراء المدارس وهيئة التربية والتعليم أو بين المعلمين والأهالي، مما يؤدي إلى تأخر في حل المشكلات التي قد تنشأ في البيئة المدرسية.

التحديات الأمنية: الوضع الأمني المضطرب في دير الزور يؤثر على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك العملية التعليمية، هذا الوضع يؤدي إلى انقطاع التواصل بين المعلمين والأهالي والهيئة في أوقات معينة، مما يضعف من فعالية التعليم والتفاعل الضروري لدعم الطلاب.

التوصيات

المحور الأول: تحسين الحالة اللوجستية والأمنية للمدارس

١. **إصلاح البنية التحتية المتضررة:** ترميم المدارس المتضررة بأسرع وقت ممكن، مع التركيز على إصلاح الهياكل الأساسية مثل الأسقف والجدران والنوافذ، وضمان وجود أسوار آمنة تحيط بالمدارس.

٢. **زيادة عدد المدارس:** العمل على إعادة تأهيل المدارس المغلقة وبناء مدارس جديدة لتلبية احتياجات العدد المتزايد من الطلاب، خاصة في ظل تدفق النازحين.

٣. **تحسين السلامة داخل المدارس:** توفير التمويل اللازم لإصلاح المشاكل التي تمثل خطراً مباشراً على سلامة الطلاب، مثل السلالم المدمرة أو الأسقف غير المستقرة.

٤. **تحسين الوصول إلى المدارس:** توفير وسائل نقل آمنة وفعالة للطلاب خاصة في المناطق النائية، بالإضافة إلى تحسين شبكة الطرق المؤدية إلى المدارس.

٥. **تعزيز دور منظمات المجتمع المدني:** تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في إعادة تأهيل المدارس المتضررة، وتقديم الدعم اللازم لتجاوز العقبات التي تحول دون توفير التمويل اللازم وممارسة الضغوط المدنية على المجتمع الدولي فيما يخص عملية إعادة الإعمار للمدارس والمرافق التعليمية.

٦. **توفير التجهيزات التعليمية الأساسية:** تأمين المقاعد الدراسية، السبورات، والمواد التعليمية الضرورية، وضمان وجود مرافق صحية ومياه صالحة للشرب.

٧. **تحسين عمليات التشغيل في المدارس:** تأمين مصادر وقود جيدة لتشغيل التدفئة في المدارس، وتوفير كتب ومناهج دراسية محدثة بشكل مستمر.

٨. **تعزيز أمن المدارس:** توفير حراسة دائمة للمدارس لمنع السرقات والتخريب، مع الاستفادة من تجارب ناجحة مثل إشراك المجتمع المحلي في حماية المدارس:

- **إزالة المخلفات الحربية:** تنفيذ حملات مستمرة لإزالة الألغام والعبوات الناسفة غير المنفجرة بالقرب من المدارس وداخلها بالتعاون مع منظمات دولية متخصصة في إزالة الألغام.
- **تأمين الحواجز العسكرية:** التنسيق بين هيئة التعليم والقوى العسكرية لنقل أماكن الحواجز إن أماكن بعيداً عن مواقع المدارس وإزالة المخلفات الحربية بانتظام.

٩. **إعادة توظيف المدارس كمراكز تعليمية:** بعد تحويل بعض المدارس إلى مراكز إيواء أو مواقع عسكرية، يجب إعادة تأهيل هذه المدارس لتصبح صالحة للاستخدام التعليمي، وتخصيص ميزانيات لترميم البنية التحتية وإعادة تجهيز الفصول الدراسية:

- **تعزيز الانضباط والأمان داخل المدارس:** الاستفادة من السلطة العشائرية من خلال دعم دور وجهاء العشائر في المساهمة في ضبط الأمن داخل المدارس، وتنظيم لقاءات دورية بين الجهات الأمنية المحلية ووجهاء العشائر لتعزيز التعاون في هذا المجال.
- **التصدي لانتشار السلاح العشوائي:** تنفيذ حملات توعية لمكافحة انتشار الأسلحة داخل المدارس وبين الطلاب، وتشديد الرقابة على حمل الأسلحة في محيط المدارس.
- **توفير الدعم النفسي:** توفير برامج دعم نفسي للطلاب والمعلمين للتعامل مع تأثيرات القلق والخوف المستمر من التهديدات الأمنية، وتقديم جلسات إرشاد دوري لتحسين الوضع النفسي.

المحور الثاني: تحسين جودة التعليم وإجراءات الشهادات

1.تحييد التعليم عن الصراعات والتجاذبات السياسية: يجب على جميع الجهات المسيطرة الالتزام بعدم استخدام التعليم كأداة للضغط السياسي أو العسكري. يجب أن يبقى التعليم مرفقاً محايداً يخدم مصلحة الأطفال والشباب في المنطقة دون تدخلات سياسية أو عسكرية.

٢.إصلاح المناهج التعليمية لضمان جودة التعليم: مراجعة المناهج لضمان عدم تسييسها وتشكيل لجنة تربوية مستقلة لإعادة تقييم المناهج التعليمية وضمان توافقها مع المعايير الوطنية والدولية بعيدًا عن الأيديولوجيات السياسية، يجب أن تركز المناهج على تقديم تعليم شامل ومتوازن يخدم احتياجات جميع الطلاب.

٣.تعزيز دور المنظمات الدولية في مراقبة التعليم: دعم المراقبة الدولية للعملية التعليمية، تشجيع المنظمات الدولية على متابعة ومراقبة سير العملية التعليمية في دير الزور لضمان نزاهتها وعدم تأثرها بالصراعات السياسية.

٤.إشراك المجتمع المحلي في تحسين جودة التعليم: تفعيل دور المجتمع المدني، تشجيع المبادرات المحلية والمجتمعية التي تهدف إلى تحسين التعليم، مثل تنظيم دورات تدريبية للمعلمين وتقديم الدعم النفسي للطلاب في المناطق المتأثرة بالصراع.

٥.توعية الأهالي بأهمية التعليم وتجنب التسرب الدراسي:

- حملات توعية: إطلاق حملات توعوية تستهدف الأهالي لتوضيح أهمية التعليم حتى في ظل الظروف الصعبة، ولتشجيعهم على إرسال أطفالهم إلى المدارس.
- مكافحة عمالة الأطفال.
- إقامة حوارات محلية للوصول إلى آليات الملائمة بين دوام المدارس مع بدء مواسم القطاف والحصاد.
- حشد ومناصرة لمنع التجنيد العسكري على الطلاب.

المحور الثالث: تحسين وضع المعلمين/ات

١.تحسين الرواتب وتوفير حوافز إضافية: ضرورة زيادة رواتب المعلمين لتتناسب مع تكاليف المعيشة المتزايدة في المنطقة، مع تقديم حوافز مالية إضافية للمعلمين الذين يواصلون العمل في ظروف صعبة.

٢.ضمان إجازة الأمومة: تأكيد الحفاظ على إجازة الأمومة الحالية (ثلاثة أشهر مدفوعة الأجر)، وعدم تقليصها، وتوفير دعم إضافي للمعلمات خلال فترة الحمل والولادة.

٣.توفير برامج تدريب وتأهيل مستمرة: تنفيذ برامج تدريب متقدمة للمعلمين بشكل دوري، بما يتماشى مع المناهج الحديثة وأساليب التدريس الفعالة، وذلك لتعزيز الكفاءة والخبرة لديهم.

٤.تعيين معلمين متخصصين: العمل على تعيين معلمين ذوي اختصاصات محددة في المواد الدراسية المختلفة، وتوفير معلمين مختصين بالإرشاد النفسي لدعم الطلاب في مواجهة التحديات النفسية الناتجة عن النزاع.

٥.تعزيز دور النقابات والدفاع عن حقوق المعلمين: تقوية دور النقابات التعليمية في المنطقة لضمان حقوق المعلمين والدفاع عن مصالحهم، بما يشمل تطبيق قانون العاملين وتوفير التعويضات المناسبة.

٦.**تحسين الأمان في بيئة العمل:** توفير إجراءات أمان إضافية لحماية المعلمين في المدارس، خاصة في المناطق الأكثر تعرضاً للتهديدات الأمنية، لضمان بيئة عمل آمنة.
٧.**تعزيز الالتزام المهني:** تقديم دعم نفسي ومهني للمعلمين لمساعدتهم على التغلب على الإحباط والضغوطات، وبالتالي تعزيز مستوى الالتزام والتفاني في العمل.

المحور الرابع: تعزيز التواصل والمشاركة المجتمعية

١.**إنشاء لجان مشتركة للتواصل:** تشكيل لجان تضم ممثلين من الأهالي والمعلمين ومدراء المدارس والإدارة الذاتية. هذه اللجان يمكن أن تجتمع بانتظام لمناقشة القضايا المتعلقة بالمدارس والمناهج واحتياجات الطلاب، مما يساعد في تقليل فجوة التواصل والتنسيق بين الأطراف المختلفة.
٢.**تطوير قنوات اتصال فعّالة بين الأهالي والمعلمين** من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي أو إنشاء تطبيقات مخصصة للتعليم. هذا يمكن أن يسهل من تبادل المعلومات والتفاعل السريع حول القضايا الطارئة.
٣.**تفعيل دور منظمات المجتمع المدني** في توفير وسائل الحوار والضغط، والمناصرة والتنسيق فيما بينها للقيام بضغط دولي مشترك لتحسين جودة التعليم وظروفه الأساسية بما فيها إعادة إعمار المدارس المتضررة في جميع المناطق السورية.
٤.**توضيح المسؤوليات:** وضع وثائق رسمية توضح المسؤوليات والمهام لكل من الجهات المعنية (مدراء المدارس، المعلمين، الإدارة الذاتية، والأهالي). يساعد هذا في منع الخلط في الأدوار وتسهيل معالجة القضايا بسرعة وفعالية.
٥.**مراجعة السياسات التعليمية:** إشراك الأهالي والمعلمين في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالسياسات التعليمية، لضمان أن هذه السياسات تتماشى مع احتياجات وتوقعات المجتمع المحلي وتحترم العادات والتقاليد.
٦.**توفير آليات رقابة ومساءلة:** تطوير آليات فعّالة للرقابة والمساءلة داخل المدارس والإدارات التعليمية، لضمان الشفافية في العمل ومنع الفساد والسرقات، يمكن أن تشمل هذه الآليات تعيين مراقبين مستقلين أو تنفيذ عمليات تدقيق دورية.

آليات تنفيذ التوصيات

تحسين التواصل بين الجهات المسؤولة والكادر التعليمي والأهالي

دراء المدارس والإدارة الذاتية. هذه اللجان يمكن أن تجتمع بانتظام لمناقشة القضايا المتعلقة بالمدارس والمناهج واحتياجات الطلاب، مما يساعد في تقليل فجوة التواصل والتنسيق بين الأطراف المختلفة.

- **إنشاء منصات اتصال فعالة:** يمكن استخدام وسائل الاتصال المتاحة مثل الاجتماعات الدورية، مجموعات التواصل عبر الإنترنت (مثل مجموعات الواتساب أو المنصات الإلكترونية المخصصة) لتبادل المعلومات بشكل منتظم وفعّال بين جميع الأطراف المعنية.
- **تعيين منسقين محليين:** تعيين منسقين من داخل المجتمع المحلي يكونون مسؤولين عن تسهيل الاتصال بين الإدارة الذاتية، الكادر التعليمي، والأهالي لضمان معالجة المشكلات بشكل سريع وفعال.

•**ورش العمل المشتركة:** تنظيم ورش عمل دورية تجمع بين المعلمين، الأهالي، والإدارة الذاتية لمناقشة التحديات والمشكلات بشكل مباشر، والعمل على وضع حلول مشتركة.

توحيد المناهج وضمان الاعتراف بالشهادات

•**إنشاء لجنة تعليمية موحدة:** تشكيل لجنة من الخبراء المحليين والدوليين تعمل على توحيد المناهج بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية. يجب أن تشمل هذه اللجنة ممثلين عن جميع الجهات الفاعلة في التعليم لضمان شمولية العملية.
•**العمل مع الحكومة المركزية:** بناء جسور التعاون مع الحكومة المركزية لضمان الاعتراف بالشهادات وتسهيل عمليات التنقل للطلاب الذين يختارون التقدم للامتحانات في مناطق سيطرة الحكومة.
•**التعاون مع الجهات والمنظمات الدولية** للقيام بدور وساطة بين الحكومة السورية وبين الإدارة الذاتية لإيجاد وضع أفضل للتعليم وللطلاب في مناطق دير الزور من حيث جودة التعليم ووصول خدماته لجميع الطلاب بمعزل عن واقع المنطقة العسكري والسياسي.

تحسين الرواتب وتوفير حوافز للمعلمين

•**التعاون مع المنظمات الإنسانية:** الحصول على دعم من المنظمات الدولية لتوفير تمويل إضافي لزيادة رواتب المعلمين، أو لتقديم حوافز مادية ومعنوية تساهم في تحسين وضعهم الاقتصادي.
•**تأسيس صناديق دعم محلية:** تشجيع المجتمع المحلي والمغتربين على المساهمة في إنشاء صناديق دعم مخصصة لتحسين الرواتب وتقديم حوافز للمعلمين.
•**توفير فرص عمل إضافية:** خلق فرص عمل بدوام جزئي أو وظائف إضافية للمعلمين داخل إطار المدارس (مثل تقديم دروس خاصة، أو برامج تعليمية مسائية) لزيادة دخلهم دون الحاجة إلى ترك مجال التعليم.

تعزيز الأمن في المدارس

•**إنشاء لجان مجتمعية لحماية المدارس:** تشكيل لجان محلية تتكون من الأهالي والمعلمين للمساهمة في حماية المدارس ومحيطها من المخاطر الأمنية، وذلك بالتنسيق مع الجهات الأمنية المحلية.
•**التعاون مع المنظمات المتخصصة في إزالة الألغام:** العمل مع منظمات إنسانية متخصصة لإزالة الألغام ومخلفات الحرب من محيط المدارس لضمان سلامة الطلاب والمعلمين.
•**إجراءات أمنية إضافية:** تعزيز إجراءات الحماية حول المدارس من خلال بناء أسوار، تركيب كاميرات مراقبة، وتوظيف حراس أمن مدربين.

تعزيز التدريب المهني للمعلمين

•**برامج تدريبية مستمرة:** تطوير وتنفيذ برامج تدريبية مخصصة للمعلمين بالتعاون مع منظمات دولية متخصصة في التعليم. هذه البرامج يجب أن تكون متكررة وتشمل جميع جوانب التعليم من أساليب التدريس إلى التعامل مع الضغوط النفسية.

•**تشجيع التعلم الذاتي والتطوير المهني:** تحفيز المعلمين على استخدام المنصات التعليمية عبر الإنترنت لتنمية مهاراتهم، مع تقديم حوافز لمن يستكملون دورات تعليمية معينة.

التقييم والمتابعة

تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية

•**مؤشرات كمية ونوعية:** يجب تحديد مجموعة من المؤشرات الكمية (مثل نسبة حضور المعلمين والطلاب، عدد البرامج التدريبية المنفذة) والنوعية (مثل جودة التعليم، رضا الأهالي والمعلمين عن التواصل مع الإدارة) لقياس التقدم.
•**مؤشرات زمنية:** تحديد أهداف قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل وربطها بمواعيد زمنية واضحة لمتابعة التقدم بشكل دوري.

تطوير نظام تقارير دوري

•**تقارير شهرية/فصلية:** إعداد تقارير دورية (شهرية أو فصلية) تجمع المعلومات من المدارس والجهات المعنية، لتقديم صورة شاملة عن الوضع الحالي والنجاحات والتحديات.
•**تقييم مرحلي:** إجراء تقييمات مرحلية دورية (كل ستة أشهر أو سنة) لمراجعة السياسات والآليات وتصحيح المسار إذا لزم الأمر.

إجراء استطلاعات رأي ومسوحات دورية

•**استطلاعات رضا المعلمين والأهالي:** إجراء استطلاعات دورية لقياس رضا المعلمين والأهالي حول التغيرات والتحسينات التي تم تنفيذها.
•**مسوحات الطلاب:** تقييم تأثير السياسات على تجربة الطلاب وجودة التعليم من خلال مسوحات تُجرى بشكل دوري.

إشراك الأطراف المعنية في المتابعة

•**لجان متابعة محلية:** تشكيل لجان متابعة تضم ممثلين عن المعلمين، الأهالي، والإدارة الذاتية لضمان متابعة تنفيذ السياسات بشكل جماعي وشفاف.
•**تقديم التغذية الراجعة:** توفير آلية يمكن من خلالها للمعلمين والأهالي تقديم ملاحظاتهم حول تنفيذ السياسات بشكل مستمر.